مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

أثر سعر الصرف على علاقة العمال بالمؤسسات الاقتصادية وتلبية احتياجات أسرهم المالية

د. رقامي محمد
جامعة عنابة

أثر سعر الصرف على علاقة العمال بالمؤسسات الاقتصادية وتلبية احتياجات أسرهم المالية

د. رقامي محمد

جامعة عنابة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير التغيرات في أسعار الصرف على استمرارية الشركات والعمال، وذلك باعتبار أن سعر الصرف يعد من بين المؤشرات الأساسية المحددة للاستقرار الاقتصادي. ومن المستحيل عزل حركة سعر الصرف، لكون أسعار الصادرات بالعملات المحلية حساسة جدا لتقلبات سعر الصرف، وكذلك لتغيراتها أثر فوري على التضخم.

تم التركيز على نقطتين هامتين: أولا العلاقة المالية للعمال بالمؤسسات التي يعملون بها؛ ثانيا، مدى تلبية العمال للاحتياجات المالية لأسرهم.

ففي هذه الدراسة سيتم محاولة الإجابة عن السؤال المحوري: ما هو تأثير تغير سعر صرف العملة الوطنية على علاقة العمال بالمؤسسات الاقتصادية وأسرهم.

وخلصت إلى أن سعر الصرف له أثر كبير على العمال، وأن القدرة الشرائية هي التي تجعل العمال يسعون لتحسين أدائهم، وأنه على العمال محاولة تبني نظام مالي واضح لتسيير ميزانية أسرتهم.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ العمال؛ المؤسسات الاقتصادية؛ العلاقات المالية.

Abstract:

This Study aims to shed light for the impact of exchange rate changes on firm continuity and workers, considering that exchange rate is one of the basic indicators of the macro-economic stability. it is impossible to isolate the movements of the exchange rate, because local-currency export prices are then very sensitive to exchange-rate fluctuations. and their changes have an immediate impact on inflation.

focused on two important points: First, it the financial relationship of the workers with the institutions in which the first named work . the second is the financial relationship of the workers with their families.

This study will attempt to answer the crucial question: What is the impact of the national currency exchange rate on workers' relations with economic institutions and their families?

finding that exchange rate have a significant dampening impact on workers, and the Purchasing power is what makes workers improve their performance, Workers should try to adopt a clear financial system to manage the budget of their family.

Keywords: exchange rate; workers ; economic institutions; Financial Relationship

المقدمة:

مع تطور اقتصاديات الدول ظهر ما يسمى بالتبادل التجاري الذي كان من خلال المقايضة السلعية او عن طريق الذهب، ولكن بعد ذلك كان لكل بلد عملة وطنية خاصة به يتم تبادلها بعملات دول أخرى للحصول على السلع والخدمات الاجنبية. فأصبحت هناك الحاجة لوجود سعر صرف الذي له عدة تأثيرات على أرباب العمل والعمال الذين هم مطالبون بتقديم جهد مقابل الأجر الذي يتقاضونه وفي نفس الوقت هم ملزمون بتلبية احتياجات اسرهم وذلك بالاعتماد على اجرهم.

- الاشكالية: على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالي:

ما هو تأثير سعر صرف على علاقة العمال بالمؤسسات الاقتصادية وأسرهم؟

- الأسئلة الفرعية: للإجابة على الاشكالية السابقة يمكن استخلاص الأسئلة الفرعية الأتية:

1. لماذا السلطات النقدية تراقب حركة العملات؟
2. لماذا السلطات النقدية تخفض سعر صرف العملة الوطنية؟
3. ماذا يؤثر في الأداء الوظيفي للعامل؟
4. متى تزداد الأريحية المالية للعامل؟
5. ما هي علاقة التضخم الناتج عن تخفيض سعر الصرف بميزانية الأسرة؟
6. كيف يتصرف العامل بالمؤسسة تجاه التضخم في تسيير شؤون أسرته؟

- الفرضيات: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1. السلطات النقدية تراقب حركة العملات لمنع سعر الصرف من التزايد الذي يحسن قيمة الأجور مما يقلل من ربحية استثمار المؤسسات الاقتصادية؛
2. السلطات النقدية تخفض سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة أرباح المؤسسات، فتقلل من نسبة البطالة؛
3. القدرة الشرائية هي التي تجعل العامل يحسن من أدائه الوظيفي، فتتحسن الموارد البشرية بالمؤسسة؛
4. تزداد الأرياحية المالية للعامل إذا زاد أجره عند تقييمه بإحدى العملات الدولية؛
5. كلما زاد التضخم تغيير نموذج ميزانية الأسرة وذلك بالتركيز دائما أكثر على اقتناء السلع الأساسية وذلك ضمن تخطيط مالي واضح؛
6. لمواجهة التضخم يقوم العامل بالادخار الذي يحوله إلى استثمار ليزيد من دخله.

- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب سمحت لنا باختيار هذه الاشكالية نذكر منها:

1. الرغبة في اكتساب معارف في مجال جزء من المالية وهو سعر صرف العملة الوطنية؛
2. الفضول العلمي والميل الشخصي لهذا النوع من الدراسات؛
3. إثراء الفكر برصيد من المعلومات حول دور سعر الصرف في علقة العامل من جهة المؤسسة التي يعمل بها، ومن جهة أسرته التي هو مسؤول عن تسييرها ماليا.

- أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من التأثيرات الكبيرة لسعر الصرف على العمال وخاصة عند اتباع السلطات النقدية سياسة التقشف، وضرورة اعتمادهم على التفكير الاستراتيجي عند اتخاذهم القرارات المتعلقة بتسيير شؤون اسرهم المالية، ومن ثم الكشف عن مستوى

الوعي بأهمية سعر الصرف. كما تكمن أهمية موضوع هذه المقالة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل لأحد المواضيع الهامة ذات التأثيرات المتعددة، فمن خلالها يتم محاولة الإلمام بالمعارف المرتبطة بأثر تغير سعر الصرف على العامل، أسرته والمؤسسة الاقتصادية التي يعمل بها.

- أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. إعطاء صورة واضحة حول الآثار الايجابية والسلبية لتغيرات سعر الصرف؛
2. التعود على استخدام أدوات البحث العلمي ومنهجه للكشف عن مختلف جوانب موضوع الدراسة وفق أطر وأساليب علمية صحيحة ومنظمة.

- الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي:

1. سمير ايت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى النقاط التالية:

- يتعلق اختيار نظام الصرف بشكل كبير بخصوصيات ومميزات الاقتصاد المعطى ولا يوجد نظام ملائم لجميع الدول؛
- بالرغم من وجود ضغوطات لتبني نظام ثنائي القطب إلا ان الدراسة اثبتت ان الانظمة الوسيطة تكون اكثر ملاءمة للدول النامية وان هناك مكانة لهذه الانظمة على الساحة النقدية الدولية، وان هذه الدول هي المكان الطبيعي لهذه الانظمة؛
- بزوغ ظاهرة حديثة تسمى بالخوف من التعويم نتيجة الخيارات الحديثة لأنظمة الصرف.

- منهجية الدراسة: حتى يتم التمكن من الإجابة على إشكالية هذا الموضوع، والإلمام به واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وأسلوب دراسة حالة (spss) لتغطية الجوانب التطبيقية في الدراسة.
- عناصر الدراسة: للوصول إلى نتائج البحث قمنا بتقسيم البحث الى ما يلي:
  - مقدمة
  - أولا: عموميات حول سعر الصرف
  - ثانيا: العلاقة المالية للعامل بالمؤسسة التي يعمل بها
  - ثالثا: العلاقة المالية للعامل بأسرته
  - رابعا: الدراسة الميدانية
  - خاتمة

أولا: عموميات حول سعر الصرف

سعر صرف العملة الوطنية بشكل عام هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة أجنبية، فينقص سعر الصرف عندما تزداد عدد الوحدات الوطنية، ويزداد سعر الصرف عندما تنقص عدد الوحدات الوطنية.

1- أثار سعر الصرف في حالة الاقتصاد الوطني:

سعر صرف العملة الوطنية يؤثر على الصادرات والواردات وقيمة الاحتياط الوطني، فهو متغير نقدي تستطيع السلطات النقدية استخدامه للتأثير في حالة الاقتصاد الكلي ويكون ذلك من خلال ما يلي:[1]

✓ تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: عندما تكون الدولة في مراحل تطورها الأولى، فإنها تعتمد على نظام الرقابة على سعر الصرف وتمنع دخول وخروج العملات الأجنبية وكذلك الوطنية، إلا وفق قرارات تصدرها والتي تتعلق بشراء الآلات والمعدات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتجبر المصدرين على ارجاع العملات الأجنبية وتحويلها إلى العملة الوطنية وفق سعر الصرف المعتمد في البنوك التجارية، وهذا بهدف منع تهريبها للخارج بغرض المضاربة، والهدف النهائي هو الحفاظ على سعر صرف منخفض للعملة الوطنية بغية تشجيع التصدير عن طريق تقليل قيمة الأجور لو تم حسابها بالعملة الاجنبية، والتي تمثل نسبة كبيرة من مدخلات العملية الانتاجية، فيؤدي ذلك لتقليل نسبة البطالة في المجتمع فتتحقق تنمية اقتصادية.

✓ معالجة الأمراض الاقتصادية: سعر صرف العملة الوطنية يمكن الاعتماد عليه لمواجهة بعض المشاكل الاقتصادية وذلك حسب الحالة الاقتصادية:

- أولا: في أوقات الركود بشكل منطقي ترتفع قيمة العملة الوطنية للانخفاض المستوى العام للأسعار، فينحفض الطلب الكلي للمستهلكين، فضمن منطق توازن السوق سينخفض حتما عرض السوق وتنقص الحاجة إلى عمال فتزداد البطالة، فيتحتم على الدولة تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار وكذلك زيادة الاعانات للمنتجين وتمنع استيراد السلع الكمالية وتسهل جلب الآلات والمواد الأولية، وبما أنه منطقيا سعر الصرف يتجه نحو الصعود في حالة الركود، فيجب الرقابة عليه، ولو بقي حرا فإن حجم استيراد السلع الكمالية سيزداد، مما يقلل من دور سعر الصرف في التنمية وإخراج الاقتصاد من الركود.
- ثانيا: في أوقات التضخم ترتفع أسعار السلع والخدمات وينخفض سعر صرف العملة الوطنية، ويزداد التشغيل وترتفع أسعار السلع المستوردة عند بيعها بالعملة الوطنية في السوق الوطني، فتكون هناك امكانية لاعتماد الدولة على سعر الصرف من خلال تشجيع الاستيراد بهدف اخراج السيولة الفائضة، مما يؤدي إلى تراجع الأسعار فتنخفض قيمة العملة الوطنية وذلك يتم نتيجة رفع سعر الفائدة وتقليل الاعانات الذي ينتج عنه تشجيع الاستيراد وخاصة للسلع الكمالية، مما يؤدي في الأخير إلى تخفيض حجم السيولة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ومنه تقليل نسبة التضخم.

2- أهمية سعر الصرف وأثره على المستوى العام للأسعار:

بشكل عام لسعر الصرف أثر على المستوى العام للأسعار والذي يمكن تحديده من خلال قياس نسبة التغيير في أسعار الاستيراد بالعملة المحلية الناتجة عن تغير نسبة (1%) لسعر الصرف بين الدول المصدرة والمستوردة، حيث بينت الدراسات أن عملية انتقال وانعكاس اثار سعر الصرف على أسعار السلع المحلية يستوجب وقتا طويل نسبيا لظهور أثارها[2]. وهناك علاقة في الاتجاهين بينهم فحتى ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، أما الركود فيصاحبه ارتفاع سعر الصرف[3]. وتكمن أهمية سعر الصرف فيما يلي:[4]

- تغير سعر صرف العملة الوطنية يؤثر على أسعار الواردات بالعملة الوطنية، وهذا ما يؤثر

على مردودية إنتاج السلع القابلة للاحلال معها، وكذلك على سعر الصادرات المقيمة بالعملة الوطنية وسعر هذه السلع محليا؛

- اسعار الصرف تؤثر على أسعار عوامل الانتاج من راس المال والعمل وذلك مقارنة بأسعارها بالعملة الوطنية في مختلف البلدان وهذا ما يؤثر على مردودية الاستثمار المحلي او الخارجي؛
- سعر الصرف يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع وذلك بتأثيراته على المتغيرات الكلية كالتضخم والتشغيل.

3- تأثير سعر الصرف على تقسيم العوائد المالية بين أصحاب المؤسسات والعاملين بها:[5]

لسعر الصرف دور هام في تقسيم العوائد المالية بين أصحاب المؤسسات والعاملين بها، فعندما ينخفض سعر الصرف فإن القدرة التنافسية لقطاع التصدير ترتفع، مما يزيد من أرباح أصحاب المؤسسات ويصاحبه في نفس الوقت انخفاض في القدرة الشرائية للعمال الذين أجورهم تكون محسوبة بالعملة الوطنية، فلو تم حسابه بإحدى العملات الاجنبية لا تم ملاحظة أنها انخفضت. وبخلاف ذلك عندما يرتفع سعر الصرف فأن القدرة التنافسية لقطاع التصدير تنخفض، مما يقلل من أرباح أصحاب المؤسسات وفي نفس الوقت تزداد فيه القدرة الشرائية للعمال.

ثانيا: العلاقة المالية للعامل بالمؤسسة التي يعمل بها

1- احتياجات صاحب المؤسسة في مجال الأداء الوظيفي:

صاحب المؤسسة يحدد احتياجاتها في مجال الأداء الوظيفي أي تحديد الاحتياجات المطلوبة مستقبلا للمؤسسة وهذا في سبيل بلوغ الأهداف المراد انجازها من طرفها وكذلك من جهة الموظفين بها، ولتحديد الاحتياجات لابد من الاعتماد على الخطوات التالية:[6]

- توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن وضعية المؤسسة الحالية فيما يخص عدد العاملين بها ومؤهلاتهم العلمية وكذلك بياناتهم الشخصية كالجنس، السن، الحالة الأسرية؛
- السعي للاستخدام الأمثل لاتخاذ القرارات التي تخص النشاطات التي يقوم بها العاملين بالمؤسسة لإنجاز الأهداف؛
- السعي لتوظيف أفضل الكفاءات البشرية في أسواق العمل والاعتماد على أنسب العاملين بالمؤسسة لإنجاز أعمالها؛
- التدقيق في نقاط القوة والضعف في الموارد البشرية؛
- الاعتماد على البرامج التدريبية.

وهناك مصادر بيانات يعتمد عليها مسير المؤسسة لتحديد النتائج التي يتم السعي لتحقيقها وتتمثل فيما يلي:[7]

- بيانات الأداء المرتبطة بالإنتاجية، الغياب، التأخر والحوادث، فيتم تحديد نقاط القوة والضعف مع تبيين إمكانيات التحسين؛
- ملاحظة كيفية العمل وذلك للقيام بتقييم سلوك العامل لتحديد نتائج يتم السعي لتحقيقها من طرف الادارة؛
- اللقاءات الشخصية لأن العامل بحد ذاته هو الذي يعرف أكثر من غيره ما يعتقد أنه بحاجة لتعلمه، وبمشاركته الرأي تزداد دوافعه لبذل جهد في التعلم؛

▪ الاستبيانات: وذلك لتسهيل عملية التشخيص فمن خلالها يمكن منح وقت للعامل للتعبير عن احتياجاته الباطنية، وتقسيم العاملين إلى فئات ليتم التعامل معهم بشكل مميز؛

▪ مسح المواقف: بهدف تحديد مستوى المعنويات، الدافعية والرضاء لكل عامل بالمؤسسة؛

▪ اليوميات: من خلالها يتم سرد وتوضيح تفاصيل قيام العامل بنشاطاته الفردية.

وذلك لبلوغ معايير قياس الفعالية الادارية والمتمثلة فيما يلي:[8]

❖ التأكيد على إنجاز المهام؛

❖ الاهتمام بالعملاء؛

❖ مدى منح استقلالية للموظفين للتصرف تشغيليا وتكتكيا؛

❖ زيادة النجاعة في القيام بالمهام العامة للمؤسسة عن طريق مشاركة العاملين؛

❖ اقتصار الرقابة المركزية على الأمور الأساسية.

ويمكن كذلك التقسيم إلى معايير موضوعية كالتغيب، ترك العمل أو تغييره، الابتكار والتظلمات والشكاوي. ومعايير ذاتية كالرضاء عن العمل، الدافعية، التماسك الجماعي والاتجاه نحو المدير من حيث مشاعر العامل السلبية والايجابية نحو مديره الناتجة عن مدى قدرة المدير على إقامة علاقات مع مرؤوسيه.

2- المؤثرات على سلوك العامل: هناك تأثيرات خارجية على سلوك العامل وهي:[9]

❖ عوامل في البيئة الخارجية: وهي تشمل الحالة العامة للاقتصاد والقوانين والتشريعات الحكومية، وما تقوم به المؤسسات الأخرى، فحتى المؤسسات التي لها بيئات عمل داخلية قوية ومستويات مرتفعة من سلوكيات العاملين فيمكن أن تتأثر سلبيا من العوامل الخارجية؛

❖ عوامل في بيئة العمل: وتقسم إلى أربعة مجموعات قوى في بيئة العمل لها تأثير على سلوك العامل وهي النواتج التي لها تأثير على الدافعية، الإشراف ويرتبط بتوقعات الأداء، خواص التنظيم بحد ذاته وترتكز على هيكل المكافآت والثقافة التنظيمية وزملاء العمل الذين يؤثرون في ديناميكية المجموعة، وأخيرا عمل الفريق ومراقبة النتائج؛

❖ الدافعية: وتعتبر المؤثر الأساسي على سلوك العامل والتي يمكن تعريفها بأنها العمليات النفسية التي تتسبب في تحريك الاجراءات التطوعية التي تكون موجهة للهدف وترتكز على التنشيط، التوجيه والإصرار. فالأفكار الواعية تلعب دور في كيفية التصرف، لذا الدافعية تبنى على أفكار الفرد، مواقفه ومعتقداته، بهدف تنشيط القرارات والتوجيه والتحكم في السلوك.

وعند التفكير في تغيير سلوك العاملين داخل المؤسسة لابد من الاهتمام بدوافع التغيير والتي تتمثل في التجاوب العاطفي الداخلي للفرد مع التغيير، حيث يجب الأخذ بالاعتبار اعتقادات العاملين والتي تنقسم إلى ما يلي:[10]

▪ اعتقادات السلوك: وتتجسد في النتائج التي يعتقد العامل أنه سيحققها عند اتباعه سلوكات معينة؛

▪ اعتقادات المعايرة: تتمثل في مجموعة معايير عامة عن تقييم الأخرين لسلوك الفرد بإعتباره جادا أو خاملا؛

▪ اعتقادات العوامل الحاكمة: وهي اعتقاد العامل بالمؤسسة بأن هناك عوامل محددة لها تأثير مباشر على أدائه، فهي تتحكم في تسهيل أو عرقلة أدائه.

3- التضخم كأحد عناصر البيئة الاقتصادية المؤثر في علاقة العامل بالمؤسسة

علاقة العامل بالمؤسسة التي يعمل بها تكون في بيئة اقتصادية أكبر ما يؤثر فيها هو التضخم الذي له أسباب، يمكن تقسيمها إلى سببين رئيسيان هما:[11]

- زيادة طلب الأفراد على الإستثمار والاستهلاك من الأموال المكتنزة، وزيادة حجم الانفاق العمومي الممول عن طريق العجز أي بزيادة الاصدار النقدي، فيؤديان إلى زيادة الانفاق الكلي في سوق السلع والخدمات، فتزداد أرباح المنتجين فيقبلون بزيادة الأجور وكذلك تزداد أسعار المواد الأولية، فتظهر سلسلة من الارتفاعات في الأسعار؛

- زيادة تكاليف الانتاج نتيجة الأجور التي يطلبها العمال، مما يفرض على المؤسسات زيادة أسعار بيع منتجاتها لتحقيق أرباح، فكلما ازدادت الأسعار يطالب العمال ثانية بزيادة الأجور لتعويض النقص في قدرتهم الشرائية.

وهذه العلاقة تكون من خلال الاجر الذي تمنحه المؤسسة للعامل مقابل الجهد الذي قدمه.

4- أهمية سياسة الأجور بالنسبة للمؤسسة والعمال: لسياسة الأجور أهمية بالنسبة للمؤسسة والعمال تتجسد في:[12]

1- بالنسبة للمؤسسة: تكمن أهميتها فيما يلي:

- الاحتفاظ باليد العاملة وذلك من خلال تقدير قيمتها موضوعيا؛

- الاجور من بين أهم التكاليف المباشرة للعمل، فهي ذات تأثير كبير على المردودية المالية للمؤسسة؛

- الاجور تبين اختلاف النتائج المحققة من طرف العمال، وهذا ضمن منطق عمل أكبر يقابله أجر أكبر.

2- بالنسبة للعامل: تكمن أهميتها فيما يلي:

- سياسة الاجور تزيد من الاحساس بالعدالة بين العمال ومنه الولاء للمؤسسة وذلك يتحقق بشكل كبير في حالة تحديد سلم للأجور يبنى على متغيرات موضوعية كالخبرة، المستوى الدراسي او التكويني ومستوى الأداء؛

- الحاجة الى أجر يسمح بتغطية المتطلبات المعيشية للعامل وأسرته وذلك للشعور بالأمن الاقتصادي.

ثالثا: علاقة المالية للعامل بأسرته

1- ميزانية الأسرة:

العامل بالمؤسسة الاقتصادية يتحصل على أجر، والذي يعتمد عليه في تسيير شؤون أسرته وذلك بالاعتماد على تخطيط مالي بشكل واضح او ضمني، وذلك من خلال وضع ميزانية تحدد طريقة استعمال الأسرة للدخل في فترة زمنية معينة بشكل عام تكون شهر، والتي تكون بهدف جعل الدخل يحقق أقصى إشباع لرغبات واحتياجات الأسرة، بحيث الميزانية لا تكون بشكل نموذج موحد لجميع الأسر وهذا يرجع لاختلاف نوع وقيمة الدخل بالإضافة لعدد أفراد الأسرة، سنهم ورغباتهم[13].

2- خطوات وضع الميزانية الأسرية:هناك خطوات يجب القيام بها لوضع الميزانية الأسرية والتي تتمثل في:

- تحديد احتياجات الأساسية للأسرة من حيث المشتريات والمصرفات، السكن والذي يشمل كل من الإيجار، الكهرباء والماء ....الخ بالإضافة للاحتياجات الفرعية كالعلاج، الهدايا والزكاة. وتقسيم المصروفات السنوية كضمان السيارة على 12 لتكون شهرية؛
- تقدير التكاليف الشهرية من خلال نموذج مبني على أساس تكاليف الأشهر السابقة؛
- تقدير الدخل الشهري كالراتب الشهري للموظفين ومتوسط الدخل الشهري للذين يمنح لهم نسبة من الأرباح بشكل سنوي ككبار المسيرين بالمؤسسات الاقتصادية، وكل فرد حسب زمن حصوله على الدخل؛
- توزيع الدخل على مختلف المصاريف السابقة، مع محاولة تخصيص قسم من الدخل للإدخار الذي يساوي الدخل ناقص مختلف المصاريف والذي من المفروض يتم استثماره، مع تخصيص مبلغ ثابت لتغطية المصاريف الطارئة[14].

3- عوامل تؤثر بشكل سلبي على ميزانية الأسرة: هناك عوامل تؤثر بشكل سلبي على ميزانية الأسرة وهي:[15]

- النزعة الإستهلاكية الخاطئة؛
- الشراء العشوائي بالتقسيط، وهذا نظرا للتسهيلات التي تمنحها البنوك كعدم دفع مقدم ثمن السلعة، مما يزيد من معدل الاستهلاك السلعي الترفيهي؛
- الاستدانة غير المنظمة، مما يجعل الأسرة تتحمل تكاليف تسديد فوائد القروض، فيتحتم على الفرد البحث على دخل إضافي أو الاعتماد على مدخراته الاستراتيجية الموجهة للطوارئ.

4- الادخار كأحد الاركان التي يعتمد عليها لتفادي التأثيرات السلبية على ميزانية الأسرة: لتفادي هذه التأثيرات السلبية يمكن القيام بالادخار عن طريق القيام بما يلي:[16]

- الاعتماد على نظام التخطيط المالي من خلال وضع ميزانية الأسرة الشهرية؛
- زيادة الوعي لدى أفراد الأسرة بضرورة تخصيص جزء من المصروف الشخصي للادخار؛
- الاعتماد على نظام شراء يعتمد على شراء الكمية التي يحتاج لاستهلاكها قبل نهاية صلاحيتها كالأجبان؛
- العمل على تنويع مصادر الدخل من الادخار الذي يستثمر ليحقق عوائد اضافية متزايدة مستقبلا؛
- السعي للعيش بواقعية وذلك بتفادي التبذير والصرف دون حاجة؛
- محاولة الاتفاق بين الزوجين على تحديد الاحتياجات المراد تحقيقها للتقليل من المصاريف الخاصة بإحداهما دون الأخر، وذلك بتحديد مصدر إنفاق واحد داخل الأسرة.

رابعا: الدراسة الميدانية:

- مجتمع الدراسة: للتمكن من الاعتماد على عينة يمكن من خلال أجوبتها على الأسئلة المطروحة الحكم على الفرضيات المطروحة، فقد تم التركيز على مسيري مؤسسات اقتصادية من

مـدينتي عنابــة والطــارف وذلـك بأسـلوب العينــة العشوائية البسيطة.

- بنـاء الاسـتمارة: بنـاء الاسـتمارة كـان بهـدف الـتمكن مــن التعــرف علــى أراء أفــراد الشــرائح المستهدفة، وقد تم بناءها وفق شكلين:

– إسـتبيان عـادي: محمـول علـى ورق عـادي باللغة العربية؛

– استبيان الكتروني: تم كتابة أسئلة الاستبيان العادي الكترونيا ثم إرسال الاستبيان الإلكتروني إلـى العنـاوين الإلكترونيـة الخاصـة بالمؤسسـات المستهدفة.

الجدول رقم (1): يبين توزيع استمارات الاستبيان على الشريحتين المستهدفتين ومدى التجاوب معها

الشريحة المستجوبة		طبيعة الاستمارة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة بعد الإجابة عليها	الاستمارات المقصاة	الاستمارات المستوفاة
مسير من مدينة عنابة		ورقية	46	42	0	67
		الكترونية	44	28	3	
مسير من مدينة الطارف		ورقية	30	27	1	35
		الكترونية	25	13	4	

المصدر: من إعداد الباحث

تحليل وحوصلة نتائج الاستمارة: تم الاعتماد على spss مع تحديد الفئة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي من مقياس ليكارت الموضح أدناه.

الجدول رقم (2): مقياس ليكارت الخماسي

الرأي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5

المتوسط الحسابي	1 −1.79	1.80 − 2.59	2.60 −3.39	3.40 − 4.19	4.20 5−

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، (2007): مقدمة فـي الإحصـاء الوصـفي والاسـتدلالي، خوارزميـة العلميـة للنشـر والتوزيـع، الطبعـة الأولـى، جـدة، السعودية، ص 540.

س1: لمــاذا الســلطات النقديــة تراقــب حركــة العملات؟

الجدول رقم (3): أسباب مراقبة الصرف من طرف السلطات النقدية

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
ثبات سعر الصرف يحقق الاستقرار الاقتصادي	1.28	0.24	معارض بشدة
انخفاض سعر الصرف يزيد ارباح اصحاب المؤسسات ويخفض القدرة الشرائية للعمال	4.02	0.12	موافق
ازدياد سعر الصرف يقلل ارباح اصحاب المؤسسات ويزيد من القدرة الشرائية للعمال	4.07	0.18	موافق

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

مـن الجـدول السـابق يتضـح أن رأي العينـة فيمـا يتعلـق بفـرض السـلطات علـى المصـدرين تحويـل أموالهم وفق سعر معتمد في البنوك التجارية وهو أقل بحـوالي 30% مـن سـعر السـوق المـوازي وأن مرونـة أسـعار السـلع المحليـة بالنسـبة لتغيير سـعر

الصرف تكون بشكل متأخر هو الموافقة عليهما

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
تقوم السلطات النقدية بمنع دخول وخروج العملات الاجنبية والوطنية	3.24	0.38	محايد
السلطات النقدية تفرض على المصدرين تحويل أموالهم وفق سعر صرف معتمد في البنوك التجارية	4.02	0.26	موافق
تقوم السلطات بتخفيض سعر الصرف وذلك لتقليل قيمة الاجور	2.04	0.87	معارض
في حالة ركود الاقتصاد الوطنية السلطات تمنع سعر الصرف من التزايد بشكل غير مراقب وذلك لتشجيع الاستثمار	1.47	0.62	معارض بشدة
في حالة التضخم نتيجة رفع سعر الفائدة ينخفض سعر الصرف فتشجع السلطات الاستيراد لتتراجع الأسعار	2.46	0.29	معارض
كلما زادت نسبة تغيير سعر الصرف نقصت المدة اللازمة لتتأثر أسعار السلع المحلية	3.75	0.26	موافق

وبانحراف معياري لكليهما 0.26 وهو صغير نسبيا وهذا يدل على أن هناك توافق بين أفراد العينة، وفيما يخص منع دخول وخروج العملات فكان الرأي الغالب هو محايد وذلك نتيجة المعلومات القليلة بالنسبة للعاملين، وبخلاف ذلك لم يصدقوا أن السلطات تخفض هي بنفسها سعر الصرف العملة الوطنية وهذا لتقلل أجورهم وكذلك رفضوا أن في حالة التضخم يخفض سعر الصرف بطريقة غير مباشرة من خلال رفع سعر الفائدة وذلك على أمل تراجع الأسعار في الاجال المتوسطة، وتم المعارضة بشدة لكون السلطات النقدية تمنع تزايد سعر الصرف في حالة الركود السلطات تمنع سعر الصرف من التزايد بشكل غير مراقب وذلك لتشجيع الاستثمار.

س2: لماذا السلطات النقدية تخفض سعر صرف العملة الوطنية؟

الجدول رقم (4): نتائج حركة سعر الصرف

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
يؤثر العامل على الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره موضوع الموارد البشرية	2.35	0.42	معارض
سلوك العامل يؤثر على بيانات الأداء المرتبطة بالإنتاجية، الغياب والتأخر	2.01	0.39	معارض
استقلالية تصرف العامل رغم انخفاض قدرة الشرائية تزيد من الفعالية الادارية بالمؤسسة	1.17	0.45	معارض بشدة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

من الجدول أعلاه يتضح أن رأي العينة يدل على الموافقة على أن أرباح المؤسسات تزداد بتخفيض سعر الصرف وتزداد القدرة الشرائية للعمال بزيادة سعر الصرف، وتمت المعارضة بشدة لكون ثبات سعر الصرف يحقق الاستقرار الاقتصادي، ومنه من تسأل على مفهوم الاستقرار الاقتصادي يكون بالنسبة للعمال أو المؤسسات، وهذا ما يدل على وجود تفريق بين مصلحة المؤسسة ومصلحة العمال.

س3: ماذا يؤثر في الأداء الوظيفي للعامل؟

الجدول رقم (5): مختلف المؤثرات على أداء العامل وتأثيره على المؤسسة

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
العوامل النفسية التي تؤثر على الدافعية هي التي تتحكم في سلوك العامل	1.68	0.24	معارض بشدة
في حالة التضخم يقبل أصحاب المؤسسات زيادة اجور العمال المقيمة بالعملة الصعبة	1.29	0.26	معارض بشدة
في حالة التضخم تزداد اسعار المنتجات المقيمة بالعملة الوطنية	4.47	0.08	موافق بشدة
في حالة التضخم دائما تزداد الأرياحية المالية للعمال	2.04	0.31	معارض
تتمثل أهمية سياسة الأجور بالنسبة للمؤسسة في التقدير الموضوعي للأجور في حدود تحسين المردودية المالية للمؤسسة	3.24	0.52	محايد
تتمثل أهمية سياسة الأجور بالنسبة للعامل في حصوله على مبلغ مالي يغطي متطلباته المعيشية مع احساسه بالعدالة مع زملائه	4.08	0.22	موافق

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

يلاحظ أنه تم معارضة كل من كون العامل له تأثير كبير على الوضعية المالية للمؤسسة وأن سلوكه يؤثر على بيانات الأداء وعدد كبير قال بشكل جانبي أن الإدارة العليا هي التي لها تأثير في المؤسسة، وتمت المعارضة بشدة للعبارة القائلة بأنه رغم انخفاض القدرة الشرائية فيمكن لاستقلالية تصرف العامل تزيد من الفعالية، فالمهم جدا هو القدرة الشرائية مع ملاحظة أن الانحراف المعياري متوسط فقط أي أنه يوجد شبه ثبات في الرأي بين معظم أفراد العينة.

س4: متى تزداد الأريحية المالية للعامل؟

الجدول رقم (6): مدى شروط وظروف تحقيق الأرياحية المالية للعامل

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
يقوم العامل بالمؤسسة بالتخطيط المالي الواضح على شكل ميزانية	1.35	0.37	معارض بشدة
للتضخم أثر على تمكن العامل من اشباع رغبات وحاجيات اسرته	3.74	0.29	موافق
قيمة الدخل تؤثر على نموذج ميزانية الاسرة	4.28	0.13	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

حسب رأي العينة ككل والمجسد في الجدول السابق، فإنه تمت الموافقة بشدة على أن أسعار المنتجات وخاصة المستوردة والتي يتم تقييمها بالعملة الوطنية في حالة التضخم، والموافقة على أن العامل يطالب بأجر يغطي متطلبات معيشته هو وأسرته المتزايدة، وكانت الاجابة بالحياد فيما يخص أن أصحاب المؤسسات يقدرون الأجور بشكل موضوعي، ومعارضة تزايد الارياحية المالية للعمال تزداد في حالة التضخم، والمعارضة بشدة لكون العوامل النفسية لها تأثير على الدافعية وأنه في حالة التضخم يتم زيادة أجور العمال وذلك

بتقييم الأجر بالعملة الوطنية وذلك فيما يقابله بالعملات الأجنبية، بل في كثير من الاوقات تزداد الاجور بالعملة الوطنية وتنخفض بما يقابلها بالعملات الاجنبية، فهو فقط بما يصطلح عليه نظريا بالوهم النقدي.

س5: ما هي علاقة التضخم الناتج عن تخفيض سعر الصرف بميزانية الأسرة؟

الجدول رقم (7): مدى الترابط بين التضخم وميزانية الاسرة

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
يتمكن العامل من تخصيص قسم من الدخل للادخار	1.42	0.34	معارض بشدة
الشراء العشوائي والاستدانة بهدف الاستهلاك تجعل العائد المالي للأسرة لا يكفي لإشباع حاجياتها	4.06	0.47	موافق
الادخار من اجل الاستثمار هو السبيل الوحيد لتغطية عجز ميزانية الاسرة	2.08	0.79	معارض

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

تمت الموافقة بشدة على أن قيمة الدخل هو المؤثر الهام جدا حسب تعبيرهم على نموذج ميزانية الأسرة، وذلك بانحراف معياري صغير جدا أي أن هناك توافق كبير بين افراد العينة، والموافقة على أن اشباع رغبات وحاجيات الأسرة يتأثر بالتضخم، ومعارضة بشدة لكون العامل يقوم بالتخطيط المالي الواضح لشكل ميزانية الأسرة، بل معظمهم يسير بما يطلق عليه التسيير بالحدث وكلما قل الدخل يتم التمتع في بداية الشهر وينخفض أو حتى ينعدم في الايام الاخيرة من الشهر.

التحليل:

هناك حكم من طرف أفراد العينة على أن الشراء العشوائي والاستدانة بهدف الاستهلاك يجعلان العائد لا يكفي لإشباع الحاجيات وتم معارضة أن الادخار من اجل الاستثمار هو السبيل الوحيد لتغطية المصاريف في ميزانية الأسرة، فحسبهم لا يمكن الادخار والدخل عموما لا يكفي لنهاية الشهر.

الخاتمة:

من خلال هذه المقالة وبعدما تعرضنا إلى دراسة تأثير سعر الصرف على علاقة العمال بمؤسساتهم وكذا مدى قدرتهم على تلبية احتياجات اسرهم المادية، وبالاستناد إلى نتائج الدراسة الاحصائية التي اعتمدنا فيها على spss تم التوصل إلى ما يلي:

- نتائج الدراسة

بعدما تم التعرض للدراسة النظرية والميدانية لبعض الجوانب المتعلقة بسعر الصرف وتأثيره على العمال فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

1- السلطات النقدية تراقب حركة العملات لتوافق بين قيمة الأجور وربحية استثمار المؤسسات الاقتصادية وذلك بفرض على الجميع سعر صرف نظامي مدروس التأثير على اسعار السلع المحلية؛

2- انخفاض سعر الصرف يزيد ارباح اصحاب المؤسسات، مما يزيد من القدرة الشرائية للعمال وهذا لا يحقق الاستقرار الاقتصادية بشكل كلي؛

3- القدرة الشرائية هي التي تجعل العمال يعملون على تحسين أدائهم الوظيفي الذي هو ذو تأثير بسيط على الوضعية المالية والأداء الكلي للمؤسسة؛

4- العوامل المالية لها تأثير كبير على دافعية العمال الذين تزداد أريحيتهم المالية إذا زاد أجرهم عند تقييمه بإحدى العملات الدولية وبنسبة تفوق التضخم الداخلي؛

5- كلما زاد التضخم يتم تغيير نموذج ميزانية الأسرة وذلك بالتركيز أكثر على اقتناء السلع الأساسية وذلك كل عامل حسب دخله دون وجود تخطيط مالي واضح؛

6- في وقت التضخم تزداد الاسعار فيقوم العامل بالسعي للاستدانة والشراء العشوائي، وليس الادخار الذي ممكن أن يحوله إلى استثمار ليزيد من دخله بهدف تلبية حاجياته.

- الاقتراحات

ويمكن ذكر بعض الاقتراحات التي من المفروض أن يستفيد منها من يقوم بقراءة هذه المقالة، والتي تتمثل فيما يلي:

1- على السلطات النقدية السعي للمحافظة على ولاء العمال بالمؤسسات وذلك بفرض سعر صرف يرضى العمال بقدرتهم الشرائية من خلاله؛

2- على السلطات النقدية العمل على ايجاد توافق بين الاستقرار الاقتصادي للمؤسسات وكذلك لأسر العمال من خلال تبني سعر صرف عادل؛

3- على المفكرين والباحثين تبيين أن تحقيق النمو والاستمرارية للمؤسسات يكون اول خطواته زيادة دافعية العمال؛

4- على المفكرين والباحثين توضيح ان الاجر يحسب على اساس انتاجية العامل بشكل حقيقي وليس وهمي من خلال تخفيض سعر الصرف باعتباره اسهل الحلول، فيجب ايجاد حل لأسباب ضعف اداء المؤسسات الاقتصادية؛

5- على العمال محاولة تبني نظام مالي واضح لتسيير ميزانية أسرتهم، مع وضع نسبة من الدخل مهما قل اجرهم للادخار الذي يتحول الى استثمار.

6- على العمال التعلم من اخطائهم او اخطاء زملائهم الذين قاموا بالفصل بين مصلحتهم ومصلحة المؤسسة التي يعملون بها، التي افلست مهما تعددت الاسباب فمن بينها قيمة الاجور المقيمة حسب سعر صرف كانت اكبر من الانتاجية، فسرحوا من مناصب عملهم.

- أفاق الدراسة:

يمكن طرح الاشكاليات الأتية:

1- كيفية تحديد سعر صرف عادل يهدف لتطور التجارة الخارجية؛

2- دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة.

الهوامش:

[1] علي كنعان، (2012): النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل البناني الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ص 297-298.

[2] سمير أيت يحي، (2014): التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، ص 112.

[3] عبد الحسين عبد الله الغالي، (2011): سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 68-69.

[4] ليتيم حياة، (2001): سياسة سعر الصرف وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 5.

[5] أمين صيد، (2013): سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ص 60-61.

[6] خضير كاظم حمود وروان منير الشيخ، (2013): إدارة المواهب والكفاءات البشرية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 49-50.

[7] سرور علي إبراهيم سرور، (2011):تنمية الموارد البشرية ، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، ص ص 260-262.

[8] بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي، نجاة قريشي وسهام بن رجمون، (2013): الفعالية الإدارية في المؤسسة، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بسكرة، الجزائر، ص ص 37-43.

[9] سرور علي إبراهيم سرور، مرجع سابق، ص ص 99-114.

[10] حسن محمد أحمد محمد مختار، (2014): إدارة التغيير التنظيمي المصادر والاستراتيجية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، جامعة كسلا، السودان، ص ص 226-227.

[11] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-292.

[12] حمودي حيمر،(2008): أجر الكفاءة وأثره على تحسين الأداء في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، ص 30.

[13] سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين، كيف تخطط ميزانية اسرتك، ص5. www.saaid.net 26/03/2017

[14] أمل المنشاوي، طريقة بسيطة للإدخار الشهري، ص 3. 17/03/2017 www.emaratalyoun.com/business/local

[15] سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-28.

[16] بيت الزكاة هيئة حكومية مستقلة، (2008): ميزانية الأسرة، السالمية، الكويت، ص ص 7-8. www.zakathouse .org 20/03/2017

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أمين صيد، (2013): سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

2- بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي، نجاة قريشي وسهام بن رجمون، (2013): الفعالية الإدارية في المؤسسة، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بسكرة، الجزائر.

3- حسن محمد أحمد محمد مختار، (2014): إدارة التغيير التنظيمي المصادر والاستراتيجية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، جامعة كسلا، السودان.

4- خضير كاظم حمود وروان منير الشيخ، (2013): إدارة المواهب والكفاءات البشرية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

5- سرور علي إبراهيم سرور، (2011):تنمية الموارد البشرية، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية.

6- عبد الحسين عبد الله الغالي، (2011): سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

7- علي كنعان، (2012): النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل البناني الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- حمودي حيمر،(2008): أجر الكفاءة وأثره على تحسين الأداء في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر.

2- سمير أيت يحي، (2014): التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر.

3- ليتيم حياة، (2001): سياسة سعر الصرف وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- أمل المنشاوي، طريقة بسيطة للإدخار الشهري. 17/03/2017

2- بيت الزكاة هيئة حكومية مستقلة، (2008): ميزانية الأسرة، السالمية، الكويت. www.zakathouse.org.kw 20/03/2017

3- سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين، كيف تخطط ميزانية اسرتك. www.saaid.net 26/03/2017